جمعيـــة الشـفافيـــة الكـويتيـــة
Kuwait Transparency Society

التقرير الإداري

للفترة من 1/1 إلى 12/31

2010

الفهـــرس

	الموضوع	صفحة
	تمهيد	3
أولا –	منتدى الكويت للشفافية الرابع "الشفافية في الصناعات النفطية"	4
ثانيا –	حملة " لا تنمية مع الفساد"	6
ثالثا –	حملة تعزيز الديموقراطية	9
رابعا –	ديوان تعزيز النزاهة	11
خامسا –	مؤشر مدركات الإصلاح في الجهات العامة	13
سادسا –	مركز الفزعة والإرشاد القانوني	15
سابعا –	مركز الشفافية للمعلومات	17
ثامنا –	نادي الحكم الصالح	20
تاسعا –	أنشطة محلية	22
عاشرا –	العلاقات الدولية	24
حادي عشر –	الشئون الداخلية للجمعية	27
	مجلس الإدارة	28

تمهيد

في السابع من شهر مارس لعام 2005م عُقدت الجمعية العمومية التأسيسية وتم انتخاب أول مجلس إدارة، وفي 26 مارس 2006م نشر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) القرار الوزاري بإشهار جمعية الشفافية الكويتية.

وقد استطاعت الجمعية خلال عام 2010م استكمال مسيرة الجمعية منذ نشأتها في نشر وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة في مجالات عدة، يأتي عرضها في هذا التقرير، ولعل في مقدمتها إدراج قوانين مكافحة الفساد وحق الإطلاع في خطة التنمية الخمسية للدولة التي أصدرها مجلس الأمة في قانون.

وبمناسبة ختام عام حافل بالإنجازات، لا يفوتني أن أتوجه باسم مجلس الإدارة إلى تقديم الشكر الجزيل لكل من ساهم مع الجمعية في تعزيز الإصلاح ومكافحة الفساد، كما أخص بالشكر كلاً من:

- النخبة من متطوعي الجمعية من رؤساء اللجان وأعضائها وغيرهم من المتطوعين.
- رؤساء جمعيات النفع العام والاتحادات والنقابات التي لم تتردد يوما في دعم أعمال الجمعية.
- الجهات المانحة التي قدمت التمويل المناسب لتنظيم أنشطة الجمعية.
- أعضاء مجلس الأمة والجماعات السياسية الذين دعموا أنشطة الجمعية.
- عدد كبير من المسئولين في الجهاز التنفيذي للدولة الذين يصعب تحديد أسمائهم بسبب كثرتهم.
- وسائل الإعلام التي كان لها دور هام في إيصال صوت الجمعية في الكثير من المناسبات.

ولا يمكن أن ننسى توجيه جزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت، حفظه الله، على رعايته السامية ودعمه الشخصي المستمر للجمعية، عاماً بعد عام.

متمنيا لكل الإخوة والأخوات في الجمعية التوفيق والنجاح.

مع خالص الأمنيات الطيبة للجميع

صلاح محمد الغزالي

رئيس مجلس الإدارة

أولا – منتدى الكويت للشفافية الرابع
"الشفافية في الصناعات النفطية"

تحت رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت حفظه الله ورعاه ، أقيم منتدى الكويت للشفافية الرابع بشعار "الشفافية في الصناعات النفطية" وذلك يومي 20 و21 ابريل 2010 في فندق شيراتون الكويت.

حضر حفل الافتتاح نيابة عن حضرة صاحب السمو، معالي وزير الشئون الاجتماعية والعمل د.محمد العفاسي، حيث ألقى كلمة سموه، ثم ألقى رئيس جمعية الشفافية الكويتية السيد صلاح الغزالي كلمة منظمي المنتدى.

وبعد انتهاء أعمال المنتدى صدر كتاب علمي ضم الأوراق والأبحاث التي تم عرضها ومناقشتها خلال يومي المنتدى.

تولى إدارة أعمال المنتدى السيد صلاح الحميضي رئيسا للجنة التحضيرية و د.مشعل السمحان رئيسا للجنة العلمية و د.رياض الفرس و أ.د.معصومة أحمد و م.نجلاء خليفة أعضاء.

وقد تناول المنتدى على مدى يومين الحديث حول المحاور الرئيسية الآتية:

المحور	رئيس الجلسة	المتحدثون
الأول: مبادرات الشفافية النفطية الدولية	وزير النفط ووزير الإعلام الشيخ احمد العبدالله الصباح	رئيس مجلس إدارة مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية EITI السيد بيتر إيجين
		المدير، معهد مراقبة الإيرادات RWI ، السيدة كارين ليساكيرز
		عضو المجلس اليمني للشفافية والصناعات الإستخراجية السيد توفيق البذيجي

الثاني: الشفافية المستهدفة للقطاع لنفطي	د.رياض يوسف الفرس، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، مؤسسة البترول الكويتية KPC السيد سعد الشويب
		كبير أعضاء أبحاث الطاقة، المعهد الملكي للشؤون الدولية ، لندن البروفيسور باول ستيفينز
		رئيس مجلس الإدارة، جمعية الشفافية الكويتية، السيد صلاح الغزالي

الثالث: أهمية الشفافية للمستثمر الأجنبي	وكيل وزارة المالية، السيد خليفة حماده	الرئيس التنفيذي، شركة دانة غاز DANAGAZ السيد أحمد العربيد
		كبير مستشارين، شركة اكسن موبيل ExxonMobil السيد مايكل ماهر
		الرئيس التنفيذي، شركة ايكويت للبتروكيماويات EQUATE السيد حمد التركيت

الرابع: حوكمة القطاع النفطي	رئيس مجلس الإدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد علي محمد ثنيان الغانم	رئيس مجلس الإدارة Sodali مجموعة GWM السيد جون ولكوكس
		رئيس مشروع الشفافية في الإيرادات، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، السيد عبدالله النيباري
		العضو المنتدب للشئون لمالية والإدارية، مؤسسة البترول الكويتية KPC السيد علي الهاجري

الخامس: الشفافية والاستغلال الأمثل للثروات	**نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ووزير دولة لشؤون التنمية ووزير دولة لشؤون الإسكان، الشيخ احمد الفهد الصباح**	رئيس وحدة الطاقة والبيئة مركز التميز، جامعة الكويت، السيد د.عباس المجرن
		مديرة، جمعية كيمبردج لأبحاث الطاقة CERA ، السيدة ليلى بن علي
		عضو البرلمان، وعضو الجمعية البحرينية للشفافية السيد د.جاسم حسين

وقد كانت التوصية الوحيدة للمنتدى هي انضمام مؤسسة دولة الكويت الى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية EITI .

ثانيا – حملة " لا تنمية مع الفساد"

في الربع الأخير من عام 2009م، أطلقت الجمعية تلك الحملة واستكملتها بشكل مكثف في عام 2010م، والهدف من الحملة هو التأكيد على أنه لا يمكن الانطلاق في التنمية في ظل وجود هذا القدر من الفساد في الجهات الحكومية، وذلك تزامنا مع خطة التنمية التي رُصد لها سبعة وثلاثون مليار دينار.

أعضاء اللجنة: عماد بوراشد، سلمى العيسى، صلاح الغزالي، عبدالحميد علي، غدير العمران

وقد كان من أهداف الحملة أولا استبدال اقتراحات القوانين المعنية بمكافحة الفساد في المجلس بقوانين جمعية الشفافية، وثانيا جعل مناقشة وإقرار تلك القوانين ضمن أولويات مجلس الأمة والحكومة، وثالثا هو إقرار تلك القوانين وهي خمسة: (هيئة مكافحة الفساد، الذمة المالية، تعارض المصالح ، حماية المبلغين، حق الاطلاع.)

رسالة مفتوحة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء :

نشرت الجمعية رسالة مفتوحة الي سمو رئيس مجلس الوزراء في جميع الجرائد اليومية تناشده بالسعي لأن تتبنى الحكومة قوانين مكافحة الفساد المقدمة من الجمعية و إعطاء تلك القوانين الأولوية لإقرارها ضمن خطة التنمية الخمسية لدولة الكويت.

استبدال اقتراحات القوانين في المجلس باقتراحات الجمعية:

عقدت الجمعية عدة اجتماعات مع عدد من أعضاء اللجنة التشريعية و القانونية في مجلس الأمة، بغرض سحب اقتراح قانون هيئة مكافحة الفساد وقانون الذمة المالية المقدمين في اللجنة وذلك لما يحويانه من تداخل في الاختصاصات وصعوبة في التطبيق، وأن يتم نظر اقتراحات القوانين الخمسة كمجموعة تشريعية متكاملة ، وقد وافقت اللجنة التشريعية على وجهة نظر الجمعية.

دمج أربعة قوانين في "قانون الهيئة العامة للنزاهة" :

بناء على طلب من رئيس اللجنة التشريعية والقانونية في مجلس الأمة، تم دمج وإعادة صياغة القوانين (أربعة اقتراحات بقوانين) وهي: هيئة مكافحة الفساد، الذمة المالية، تعارض المصالح ، حماية المبلغين ، وذلك بدمجها في قانون واحد شامل ، وتقديمه للجنة المذكورة خلال شهر، وفي 29 مارس 2010م تمت مقابلة السيد حسين الحريتي – رئيس اللجنة التشريعية والقانونية وتسليمه النسخة النهائية لاقتراح قانون الهيئة العامة للنزاهة بعد دمج أربعة قوانين.

الدعم الإعلامي لاقتراح قانون الهيئة العامة للنزاهة :

أ) **الأحد 2010/4/11م:** تم توجيه رسالة إلى أعضاء مجلس الأمة معها اقتراح القانون الجديد (الهيئة العامة للنزاهة) ودعوة إلى دعم الاقتراح.

ب) **الاثنين 2010/4/12م:** جرى تنظيم (ملتقى الشفافية) حيث تم عرض اقتراح القانون الجديد، بحضور عدد من أعضاء الجمعية، وجمعيات النفع العام والصحافة، مع نشر إعلان صحفي في جريدتين.

ج)**الاثنين 2010/4/26م:** جرى تنظيم (ملتقى الشفافية) الخاص بأعضاء مجلس الأمة ورؤساء جمعيات النفع العام ، وذلك لدعم قانون الهيئة العامة للنزاهة، و شارك في التوقيع على (وثيقة دعم قانون الهيئة العامة للنزاهة) كل من:

أعضاء مجلس الأمة

د.أسيل العوضي	عبدالرحمن العنجري	ناجي عبدالله العبدالهادي	عدنان سيد عبدالصمد
حسين الحريتي	عدنان ابراهيم المطوع	د.حسن جوهر	علي الدقباسي
خالد سلطان بن عيسى	علي فهد الراشد	حسين القلاف	فلاح الصواغ
د.رولا دشتي	مرزوق الغانم	صالح عاشور	د.وليد الطبطبائي
د.سلوى الجسار	د.معصومة المبارك	عادل الصرعاوي	

جمعيات النفع العام :

جمعية الشفافية الكويتية	الجمعية الكويتية لحقوق الانسان	جمعية الخريجين	رابطة الاجتماعيين
جمعية المعلمين الكويتية	الجمعية الكويتية للمقومات الاساسية لحقوق الانسان	الجمعية الجغرافية	جمعية أعضاء هيئة التدريس، جامعة الكويت
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية	جمعية معا للتنمية الأسرية	الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم	الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
جمعية المحامين الكويتية	المنبر الديمقراطي	الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام	الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع الجامعة
جمعية الاقتصاديين الكويتية	جمعية المستقبل الثقافية الاجتماعية	جمعية العمل الاجتماعي	الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - الهيئة التنفيذية
جمعية المهندسين الكويتية			

د) **الثلاثاء 2010/4/27 :** تم نشر القانون في جريدة القبس.

حلقة نقاشية داخلية لتقييم حملة لا تنمية مع الفساد

عقدت الجمعية يوم الأحد الموافق 19 سبتمبر 2010 (الساعة 7-9) حلقة نقاشية داخلية لتقييم حملة (لا تنمية مع الفساد) بحضور ما يقارب 20 شخصية (مرفق أهم الملاحظات).

اجتماع اللجنة التشريعية والقانونية في مجلس الأمة.

بناء على دعوة من مجلس الأمة، حضرت الجمعية اجتماع اللجنة المخصص لمناقشة قوانين مكافحة الفساد وذلك يوم الأحد 13 يونيو 2010 ، حيث حضر السيد صلاح الغزالي، السيدة سلمى العيسى، السيد د.فيصل الفهد، وقد فوجئنا بأن مقترح قانون الهيئة العامة للنزاهة والمقدم للمجلس منذ ما يقارب 3 شهور ، لم يقدم ولم يصل إلى اللجنة التشريعية.

تم توقيع مشروع قانون الهيئة العامة للنزاهة من قبل كل من: د.رولا دشتي، د.سلوى الجسار، السيد ناجي العبدالهادي، السيد فيصل الدويسان، السيد عادل الصرعاوي.

وبناء على عدم إنجاز اللجنة للمشروع، تم إلغاء جلسة مجلس الأمة بتاريخ 21 يونيو 2010 والمعنية بمناقشة قانون الهيئة العامة للنزاهة، وذلك لعدم اكتمال النصاب، وهكذا تم ترحيل قوانين مكافحة الفساد إلى دور الانعقاد التالي.

ندوة حول أولويات مجلس الأمة :

مع بداية دور الانعقاد الثالث، استأنفت الجمعية استئناف حملتها "لا تنمية مع الفساد" ، وذلك ضمن فعالية الملتقى الثقافي للجمعية ، حيث تم تنظيم ندوة مفتوحة في يوم الثلاثاء 2010/11/30 ، وشارك فيها كل من:

- الدكتور محمد البصيري – وزير المواصلات ووزير دولة لشؤون مجلس الامة
- السيد عادل الصرعاوي – عضو مجلس الأمة
- السيد د.جمعان الحربش – عضو مجلس الأمة
- السيد علي الدقباسي – عضو مجلس الأمة

لجنة قانون حق الاطلاع:

قامت الإدارة المركزية للاحصاء بتشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون حكومي حول حق الإطلاع وحرية الوصول إلى المعلومات، وقد تم دعوة الجمعية للمشاركة في عضويتها، حيث مثل الجمعية السيد صلاح الغزالي، وترأس اللجنة مدير الإدارة المركزية للإحصاء الدكتور عبدالله سهر، وقد أنجزت اللجنة مشروع القانون وهو شبيه إلى حد كبير بمشروع الجمعية المقدم بواسطة عدد من النواب إلى مجلس الأمة.

ثالثا – حملة تعزيز الديموقراطية

10 محليات

«الشفافية» تطلق حملة جديدة لإصلاح نظام الحكم

الديموقراطية الكويتية ناقصة منذ 50 سنة

الديموقراطية

الأزمات السياسية منذ الاستقلال

أبرز سلبيات المسيرة الديموقراطية

متطلبات استكمال الديموقراطية الكويتية

7 مطالب للنظام الديموقراطي

مرت الكويت، منذ عهد الإمارة، بفترات اضطراب سياسي، وصل في بعض المراحل إلى حالة من الفوضى السياسية، وقد كان المؤمل في انتقال الكويت من الإمارة إلى الدولة والأخذ بالحكم الدستوري وفق معايير معتبرة، أن ينهي ذلك أي حالات اضطراب أو فوضى سياسية، لينقل الكويت إلى مرحلة جديدة مليئة بالتعاون والتفاهم بين مؤسسة الحكم والمجتمع الكويتي، ولكن من يقرأ التاريخ الكويتي المعاصر منذ الاستقلال، يجد أن القرارات التي اتخذت في بداية الاستقلال عالجت إشكاليات كانت موجودة قبل الاستقلال، ولكن تلك المعالجة أدخلتنا في إشكاليات جديدة، وأحيانا تكررت الإشكاليات نفسها ولكن بأثواب مختلفة، حتى صارت تجربتنا الديمقراطية مع مجلس الأمة خلال 47 سنة وفق ما يلي من بيانات (خلال 12 فصلاً تشريعياً من 1963 إلى 2009):

- 50% من الفصول التشريعية لمجلس الأمة تم حلها (مرتين حل غير دستوري، وأربع مرات حل دستوري).
- 23.5% من المدة لا يوجد فيها برلمان (لمدة 11 سنة).

بينما تشكل منذ الاستقلال وخلال 47 سنة 30 وزارة بمعدل وزارة لكل 18.8 شهراً ، من دون احتساب التعديلات الوزارية المتكررة على نفس الحكومة.

هذا الوضع السياسي غير الصحي الذي ينعكس على التنمية والتطور، يجعلنا نوقن أن هناك نقصا في أسباب الديمقراطية التي ارتضيناها، وأنه يجب أن نستكمل هذا البناء الدستوري والديمقراطي.

لذلك، وبعد مرور قرابة خمسين سنة من وضع الدستور الكويتي في عام 1962م، وتجارب سياسية حكومية وبرلمانية متعثرة بشكل كبير، لابد أن نستكمل البنيان الديمقراطي لدولة الكويت.

لذلك قررت جمعية الشفافية الكويتية، أن تبادر إلى تقديم رؤية حول تعزيز أسباب الاستقرار السياسي، وتقديم وترويج ما يصلح لتعزيز مسيرتنا الديمقراطية، من خلال الدستور والقوانين الكويتية الموجودة أوالمفترض وجودها.

وبناء على ما سبق، فإن الديمقراطية الكويتية ينقصها ثلاثة مكونات:

1) **اقتـــراح "المفوضـــية العامـــة للانتخابـــات"** وهـــي ســـتتولى: إدارة الانتخابـــات العامـــة، الإنفـــاق الانتخـــابي، الدعايـــة الانتخابيـــة، الـــدوائر والقـــوائم الانتخابيـــة وعمليـــات الفـــرز، مشـــاركة المجتمـــع، نشر الثقافة الديمقراطية، تعزيز قيم المواطنة الصالحة، نشر الثقافة الدستورية والقانونية،

2) **اقتراح "قانون الجماعات السياسية"** .

3) **تعـديل قـانون انتخابـات أعضـاء مجلـس الأمـة رقـم 35 لسـنة 1962:** علـى أن يشـمل التعـديل: تعـديل سـن الناخـب، مسـاواة العسـكريين فـي حـق الانتخـاب، جـداول النـاخبين تعـدها الهيئـة العامـة للمعلومـات المدنيـة، نشـر أسـماء النـاخبين والمرشـحين ونتـائج الانتخابـات الكترونيـا، قيمـة التـأمين الانتخـابي للمرشـحين ألـف دينـار، إدارة الانتخابـات، إلغـاء البطاقـة الانتخابيـة، والتصـويت بالجنسـية أو جـواز السـفر أو البطاقـة المدنيـة، تنظـيم حـق ممارسـة الاقتـراع للكـويتيين المقيمـين بصفة قانونية خارج دولة الكويت.

علـى أن يـتم إعـداد اقتراحـات بقـوانين فـي هـذه المكونـات الثلاثـة، ثـم إعـداد تصـور مناسـب لتحرك مدني لإقرار هذه المكونات.

النظام الديمقراطي النموذجي

رابعا – ديوان تعزيز النزاهة

إنطلقت قناعة مجلس الإدارة بأن الكويت في حاجة كبيرة لتشكيل فريق من المجتمع المدني يكون بمستوى التحدي الذي تواجهه الكويت من قبل الفساد، بهدف تقوية جهود الجمعية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والمساءلة، فتم تشكيل "ديوان تعزيز النزاهة" من مجموعة من رجال ونساء الكويت من أصحاب الخبرة والحكمة والقبول من مختلف أبناء الكويت، وبحمدالله تم انعقاد اللقاء التأسيسي للديوان يوم الأربعاء 2010/10/6م.

التعريف

يسعى (الديوان) إلى تعزيز "الحكم الرشيد" في دولة الكويت، ويشمل الشفافية والنزاهة والمساءلة واحترام القانون والديمقراطية ومكافحة الفساد السياسي والاداري والمالي، يشارك في الديوان مجموعة من الشخصيات الوطنية، يتحاورون بشأن "الحكم الرشيد" في الجهات العامة، على أن يجتمع الأعضاء دوريا، ويقرروا ما يرونه مناسبا لتحقيق أهداف الديوان، والوسائل المناسبة لذلك.

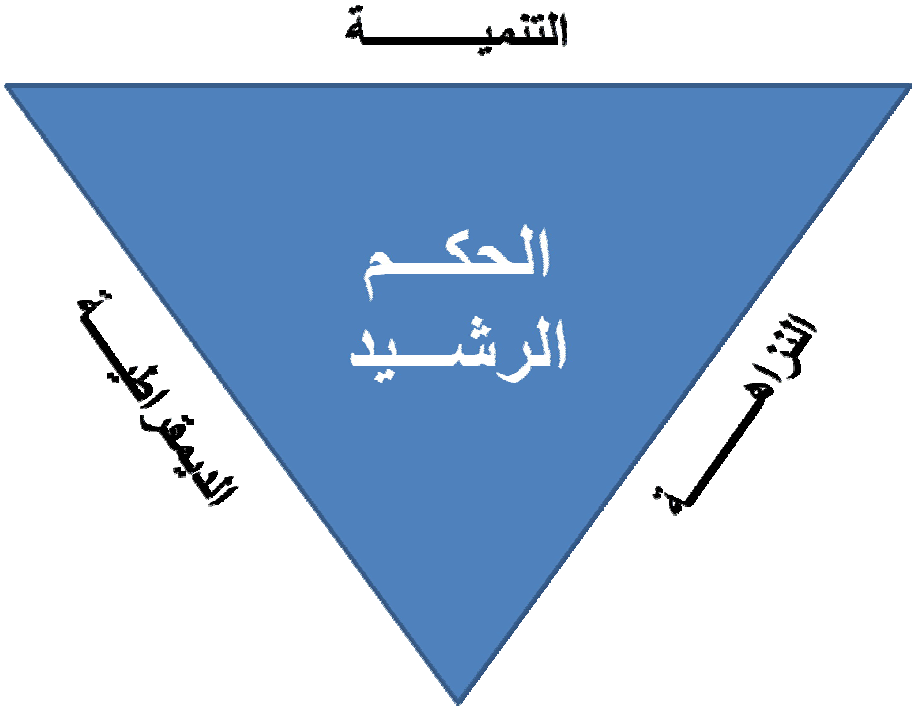

الوسائل

يحقق الديوان أهدافه في الإصلاح من خلال ما يلي:

1- 1) **القوانين :** إعداد اقتراحات بقوانين، والعمل على إقرارها من خلال مجلس الأمة، بالتعاون مع عدد من أعضائه.

1- 2) **اللوائح :** اقتراح لوائح ونظم وإجراءات عمل، والتنسيق مع الأطراف المعنية لإعدادها و/أو تطبيقها.

الاختصاصـــات

1- 3) **الإصـــلاح السياســـي المؤسســـي:** وتشـــمل الإصـــلاح الخـــاص بالســـلطات الـــثلاث التشـــريعية والتنفيذيـة والقضـائية، ويقصـد بـه إصـلاح البنـاء المؤسسـي لكـل سـلطة مـن السـلطات الـثلاث مـن حيـث التشـريعات واللـوائح الخاصـة بكـل منهـا، والهياكـل والآليـات التـي تـنظم أعمالهـا، بما يعزز قيم النزاهة وتطبيقاتها فيها.

1- 4) **الإصـــلاح السياســـي للمســـتجدات:** وتشـــمل تقـــديم الـــرأي والمشـــورة للمعنيـــين، فـــي المســـائل المثـارة علـى المسـتوى الـوطني، التـي تضـعف مـن قـيم النزاهـة أو تشـيع قـيم الفسـاد السياسـي الـذي يـنعكس أثـره السـلبي إداريـا علـى أجهـزة الدولـة، و/أو ماليـا علـى الميزانيـة العامـة للدولة.

الأعضاء

وقـد شـارك فـي عضـوية الـديوان كـل مـن السـيدات والسـادة التاليـة أسـماؤهم: يعقـوب يوسـف الحميضـي، يوسـف محمـد النصـف، عبـدالوهاب محمـد الـوزان، صـالح يوسـف الفضـالة، مشـاري جاسـم العنجـري، عبـدالوهاب الهـارون، خمـيس طلـق عقـاب، سـعد فـلاح طـامي العجمـي، فهـد علـي الجبـري، هـلال مشـاري المطيـري، د.طعمـة صـعفق الشـمري، د.عبدالمحسـن عبـدالعزيز حمـاده، د.فهـد محمـد الراشـد، محمـد حسـين الانصـاري، سـعود عبـدالعزيز الختـرش، صـابر محمـد السـويدان، سـارة أحمـد الدويسـان، أحمـد محمـد العدسـاني، د.محمـد حسـين الفيلـي، عبـدالعزيز طـاهر الخطيـب، برجس حمود البرجس، اقبال سليمان الأحمد، جمال أحمد الشهاب، صلاح محمد الغزالي.

وقـد تقـرر أن ينعقـد لقـاء شـهرياً، حيـث تـم عقـد أربعـة اجتماعـات، بالاضـافة إلـى اجتماعـات أخـرى عقدتها اللجـان المنبثقـة عـن الـديوان، كمـا تشـكلت أمانـة عامـة للـديوان تتكـون مـن: السـيد صـلاح الغزالي أمينا عاما وعضوية د.فهد الراشد والسيدة سارة الدويسان والسيد محمد الأنصاري.

وقـد اسـتطاع الـديوان أن ينجـز خـلال تلـك الفتـرة نظـام عملـه وطريقـه اجتماعاتـه، كمـا تـم تحديـد الأهـداف، السياسـات، الوسـائل، الشـركاء، الأدوات، مجـالات العمـل التـي تـم تحديـدها وفـق التقسـيم التالي:

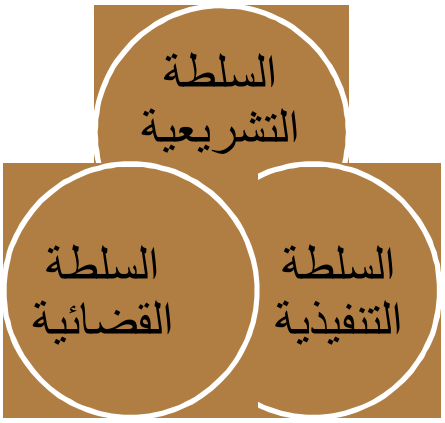

خامسا – مؤشر مدركات الإصلاح في الجهات العامة

للسنة الثالثة على التوالي، تعد الجمعية مؤشر مدركات الإصلاح لتقييم الجهات العامة، ويهدف المؤشر إلى:

- وضع معايير لتقييم أداء الجهات العامة في الكويت وفقا لمتطلبات الشفافية والنزاهة وتطوير الخدمة.
- تشجيع المنافسة الإيجابية بين مؤسسات القطاع العام والمسؤولين والعاملين فيها.
- نشر الوعي الإصلاحي بأهمية مكافحة الفساد الإداري والمالي بين العاملين في القطاع الحكومي.
- تحريك كافة موظفي الدولة باتجاه واحد هو الإصلاح وتطوير الأداء وتحسين الخدمة والحفاظ على المال العام.
- كما سيساهم المؤشر في تسليط الضوء إعلاميا على الجهات العامة المتميزة.
- مساهمة المؤشر مع مرور الوقت في تطوير أنظمة ولوائح العمل، من خلال الاستفادة من المعايير بتحويلها إلى برنامج متكامل لمكافحة الفساد داخل الجهات العامة.

مجلس الأمناء:

ولضمان سير عمل المؤشر وفق الأسس العلمية في هذا الشأن، فقد تم تشكيل مجلس الأمناء من مجموعة من الخبراء في الشئون الإدارية والمالية والإحصائية اعتمدوا وثيقة المؤشر التي تشمل عناصر التقييم للجهات العامة بالدولة، ويتولون إدارة كافة شئون المؤشر فنيا وإداريا وماليا وفق لوائح الجمعية، ويتكون مجلس الأمناء من الأسماء الآتية: السيد صلاح محمد الغزالي رئيسا، السيدة سلمى حمد العيسى، مفوضا، د.أحمد محمد بوزبر، د.رياض يوسف الفرس، د.فهيمة عبدالحميد العوضي أعضاء.

معايير التقييم:

تم توزيع معايير التقييم لتكشف لنا النتائج في نهاية أعمال المؤشر عن مستوى (الشفافية، النزاهة، المساءلة واحترام القانون، العدالة وتكافؤ الفرص، القيادة ، التخطيط الاستراتيجي) في الجهات الحكومية، ثم نتعرف على أفضل جهة حكومية في المجالات الستة مرورا بالجهات عموما حتى أسوأ جهة حكومية.

التوقيت:

تم إعلان النتائج في حفل أقيم بمناسبة مرور خمس سنوات على تأسيس الجمعية وذلك يوم 14 مارس 2010 ، علما بأنه يتم إعداد المؤشر وإعلان نتائجه سنويا، وذلك خلال الربع الأول من

كل عام، هذا ويجري الاستعداد لإصدار النسخة الرابعة من المؤشر ليتم الإعلان عن نتائجه في شهر أبريل 2011م.

جديد المؤشر

تم هذا العام استبدال معياري (الفاعلية – التنافسية) بمعيارين جديدين هما (القيادة والتخطيط الاستراتيجي) ليتم إضافتها إلى المعايير الأربعة الأخرى وهي : (الشفافية – النزاهة – المساءلة واحترام القانون – العدالة وتكافؤ الفرص).

كما تم إضافة أربع أدوات جديدة للقياس إضافة إلى أداتي (استطلاع رأي الموظفين – إستطلاع رأي المراجعين) والأدوات الإضافية هي : (الموقع الإلكتروني – الزيارة الميدانية – مقابلة القياديين – خبراء الجمعية) .

من اليمين: سلمى العيسى، د.فهيمة العوضي، د.رياض الفرس، أمين عام الأوقاف، ممثل البنك المركزي، نائبة مدير عام معهد الأبحاث، مدير عام الأطفاء، مدير عام بيت الزكاة، صلاح الغزالي

(سمينار) مدركات الاصلاح :

نظرا إلى أن المؤشر قد تم تطويره بشكل لافت، فقد نظم مجلس الأمناء سمينارا خاصا لشرح المؤشر لجميع الجهات العامة التي تم دعوتها، حيث عقد السمينار في 7 أكتوبر 2010 في المعهد العربي للتخطيط وبحضور 75 موظفاً (بمستوى مدير إدارة فأعلى) يمثلون 44 جهة حكومية. وقد استمر اللقاء 3 ساعات ، حيث تم استعراض فكرة المؤشر والأدوات الجديدة المستحدثة ، كما تم توزيع الاستبانات التي سيتم من خلالها تقييم الجهات العامة.

سادسا – مركز الفزعة والإرشاد القانوني

لماذا تم إنشاء مركز الفزعة ؟

في ضوء نمو الشبكة العالمية لمراكز المناصرة ومكافحة الفساد ALAC ، فقد قررت الجمعية إنشاء مركز تخصصي مماثل لتلك المراكز العالمية المنتشرة في العديد من دول العالم والتي بلغ عددها 70 مركزاً، ليتولى بدوره تحقيق ذلك الهدف المتمثل في دعم الجانب المعنوي لكافة المتعاملين مع أجهزة الدولة المختلفة في سبيل مناهضة ومقاومة الفساد، من خلال المهام الموكلة إليه وما سيتوصل إليه من البيانات الإحصائية التي سيتحدد من خلالها وبصورة موضوعية أعداد ضحايا الفساد والمبلغين وكافة المستفيدين وكذلك الجهات التي ستقدم في مواجهتها البلاغات وفقا لبيانات محددة، وبيانا إيضاحياً لما انتهت إليها تلك البلاغات والاستفسارات من معالجات وحلول، وذلك بصورة مدروسة وقانونية، لا سيما في ظل عدم وجود هيئة مركزية لمكافحة الفساد وعدم إقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة، الأمر الذي عزز السلبية المجتمعية في مواجهة آفة الفساد.

وبعد إعداد دراسة جدوى للمشروع، تم إنشاء مركز الفزعة والاستشارة القانونية ALAC بتاريخ 2010/9/1 لينـدرج ضمن الانجازات المؤثرة والجدية والفاعلة للجمعية وليقوم بدوره الفاعل والمأمول في مناهضة ومكافحة الفساد بمشاركة مجتمعية عامة، فمن شأن المركز أن يحفز ويدعم الجانب المعنوي لدى المواطنين والمقيمين لتمكينهم من الإنخراط والمشاركة المباشرة في عملية مناهضة الفساد، سواء أكانوا ضحايا أو مبلغين (شهود أو خبراء)، وذلك من خلال فزعة الجمعية معهم لمبادراتهم في الإبلاغ عن حالات الفساد، بالإستماع الجيد لهم ومن ثم تزويدهم بالنصائح والاستشارات القانونية المجانية والتي تتسم بالمهنية، مؤازرةً ودعماً لجهودهم ومبادراتهم في مناهضة الفساد، وكذلك تلقي البلاغات والشكاوى وتفعيلها وتوجيه صاحب الشأن إلى أساليب المعالجة وفق تفسيرات منطقية ومؤسسة قانونياً وذلك في إطار من السرية والأمان والثقة.

نوع الخدمات التي يقدمها المركز

1- **طلبات الاستشارة :** استقبال طلبات الاستشارة القانونية والإدارية الشفهية والمكتوبة، المتعلقة بمجالات الفساد المختلفة، والرد عليها.
2- **استقبال البلاغات :** تلقي البلاغات المتعلقة بحالات الفساد ودراستها وتحديد الرأي الفني والقانوني بشأنها، والتعامل معها.
3- **الفزعة مع ضحايا الفساد:** انتهاج "الفزعة" مع ضحايا الفساد والمبلغين ، من خلال عدة وسائل قانونية وإعلامية.

وســـائل وأدوات المركـــز

1- **التنسيق الخاص:** مع الأطراف التالية:
   - النيابة العامة.
   - ديوان المحاسبة.
   - مجلس الأمة – لجنة العرائض والشكاوى.
   - جهاز متابعة الأداء الحكومي.

2- **التنسـيق العـام:** مـع كافـة الجهـات العامـة، لتلقـي البلاغـات مـن المركز ومعالجتها بشكل ودي.

3- **التقريـر الشـهري:** سـوف يصـدر عـن المركـز تقريـر شـهري عـن أعـداد حـالات الفسـاد والجهـات المعنيـة بهـا، ومـن هـي الجهـات المتعاونة وغير المتعاونة.

4- **التقريـر السـنوي:** مـع نهايـة كـل عـام سـوف يصـدر تقريـر عـن حـالات الفسـاد التـي رصـدها المركـز موزعـة حسـب الجهـات العامـة، ونسـبة المعالجـة، والتوصـيات للأطـراف المعنيـة فـي السلطتين التشريعية والتنفيذية.

5- **وسـائل الاعـلام:** التنسـيق الاعلامـي مـع وسـائل الاعـلام المرئيـة والمسـموعة حـول تقـارير المركـز، وأي حـالات لضـحايا الفسـاد تحتاج إلى فزعة.

وقـد تـم تخصـيص مكاتـب للمركـز فـي مقـر الجمعيـة، كمـا تـم توظيـف خبـرات للعمـل فـي هـذا المركـز، وكـذلك تـم الاتفـاق مـع (مؤسسـة المسـتقبل) علـى تمويـل هـذا المشـروع، بمبلـغ 126,866 دولار أمريكي لمدة سنة قابل للتجديد.

اعلان رول آب يتم وضعه في مداخل الجهات الحكومية

سابعا – مركز الشفافية للمعلومات

موقع الجمعية على الانترنت

يعتبر موقع الجمعية على شبكة الإنترنت www.transparency-kuwait.org أكبر موقع عربي متخصص في مواضيع الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد، وقد تجاوز عدد الزائرين للموقع حتى نهاية عام 2010 عدد 1.300 مليون زائر (في 2009 = 950 ألف زائر) مما يشير إلى تزايد عدد الزيارات بشكل لافت.

في 2011/5/15م

يتم رصد أخبار الشفافية في الصحف المحلية والدولية ومواقع الانترنت بشكل يومي على ثلاثة مستويات:

- رصد كل ما ينشر عن جمعية الشفافية الكويتية،
- رصد كل ما ينشر يوميا من أخبار ذات صلة مباشرة بالفساد المالي والإداري في الجهات العامة الكويتية،
- رصد أخبار الشفافية ومكافحة الفساد في العالم مستقاة من عدة مواقع إخبارية متخصصة.

ويقوم المركز عادة بإتاحة إمكانية تنزيل جميع إصدارات الجمعية من موقعها على الإنترنت لجمهور الجمعية، كما يتم نشر التقارير الدولية التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة فور الإعلان عنها.

المكتبة الإلكترونية

يحتوي موقع الجمعية على الإنترنت مكتبة إلكترونية، تجاوز عدد المراجع فيها 1650 مرجعاً باللغتين العربية والإنجليزية، موزعة على ثلاثة عشر قسما كما يلي: الحكم الصالح، المواطنة، الشفافية ومكافحة الفساد، الفساد الإداري،حرية الوصول للمعلومات، الشفافية في القطاع الخاص، الشفافية والدين، الحكومة الإلكترونية، نزاهة الأداء الانتخابي والبرلماني، المجتمع المدني، تمكين المرأة، غسيل الأموال، مدونات السلوك.

مكتبة الشفافية

بدأت الجمعية، بإمكانياتها المتواضعة بتأسيس مكتبة تضم مجموعة من الكتب المتخصصة في مجالات عمل الجمعية باللغتين العربية والإنجليزية، حيث تشمل المكتبة المعلومات بمختلف أوعيتها المقروءة والمسموعة والمرئية، ومنها: الكتب، المطبوعات، الدوريات، الأبحاث والدراسات، أشرطة الفيديو، أشرطة الكاسيت، أقراص CD و DVD، صور.

وقد بلغ عدد محتويات المكتبة حتى نهاية عام 2008م خمسمائة عنوان .

جانب من مكتبة الشفافية، في طور التأسيس

لجنة كتاب ضد الفساد

بسبب ندرة المراجع والدراسات في المكتبة العربية في مواضيع الشفافية والنزاهة والمساءلة وتعارض المصالح ومناهضة الفساد، قامت الجمعية بتشكيل لجنة تجمع بين العلمية والمهنية تتولى جمع وفرز واختيار وتصنيف المقالات التي تنشر في الصحف المحلية اليومية ، ونشرها في كتاب سنوي، لتكون إضافة جيدة للمكتبة العربية، تكوّن لنا، بمرور السنوات، عدداً جيداً من الكتب الصادرة باللغة العربية في هذه المواضيع الهامة، كما نأمل أن تشكّل تلك الكتب، بمرور السنوات، توثيقا أمينا للشفافية والفساد في الكويت.

لذلك تم إعادة تشكيل اللجنة للعام الثاني على التوالي، وضمت نخبة من الكتّاب والمفكرين، وهم السيدات والسادة الآتية أسماؤهم:

1) أ.د.معصومة أحمد إبراهيم
2) د.خالد الجنفاوي
3) السيد عبدالحميد علي عبدالمنعم
4) السيدة إقبال سليمان الأحمد.
5) السيد عبدالخالق ملا جمعة
6) السيد ضاري الجطيلي

غلاف الكتاب

وقد أنجزت اللجنة أعمالها بإصدار الكتاب بعد مراجعة عدد كبير من المقالات واختيار نشر عدد منها وفقا لمعايير علمية معتبرة، كما تم الطلب من سبعة شخصيات للكتابة في موضوع (الشفافية والتنمية) ، وقد تم الإعلان عن إصدار الكتاب وبدء توزيعه في اليوم العالمي لمكافحة الفساد 9 ديسمبر بحضور نخبة من الكتاب وشخصيات عامة ورجال الصحافة وأعضاء الجمعية.

تقارير شهرية

بسبب كثرة ما يثار من قضايا الفساد على المستوى المحلي في مختلف أجهزة الدولة، فقد دأبت الجمعية إصدار تقرير شهري يستعرض مجريات الشهر من واقع قاعدة البيانات التي يتم تحديثها يوميا لدى مركز الشفافية للمعلومات، مع التعليق عليها ، ويتم نشر هذه التقارير عبر الصحف المحلية، حيث لقيت صدىً واسعاً لدى السياسيين والجمهور.

تقرير الشفافية عن شهر يوليو

أطراف مستفيدة تروج لصفقة طائرات السوبر هورنت الأميركية

فريحة الأحمد تنفي وجود جهات تخطط لاغتيال مسؤولين بأيدي البويات والجنوس

اللجنة الكويتية - الروسية اختتمت أعمالها أمس

الزعفران ذهب أحمر يسهل غشه وتصعب زراعته خليجيا

ثامنا – نادي الحكم الصالح

الجلسة الأولى حيث يظهر يوسف النصف بين صلاح الغزالي وصلاح الحميضي

نظمت الجمعية هذا النادي ليحصل المشارك من خلاله على ثقافة شاملة متخصصة حول الحكم الصالح والتنمية والشفافية ومحاربة الفساد ومختلف المعلومات التي من شأنها أن تشكل له أرضية كافية حول الواقع السياسي الكويتي ومتطلبات نهضته وتنميته، حيث عقد لقاء نصف شهري لمدة نصف سنة، لتلبية رغبات مجموعة من الأشخاص المهتمين بالعمل العام، ممن يحتاجون إلى مزيد من الثقافة التي تجعلهم أكثر قدرة على العطاء المتميز في حال بلوغ مكان صنع التشريعات اللازمة لمزيد من التنمية، والرقابة على تنفيذها، وقد جاءت فكرة النادي لتوفر لهؤلاء الشخصيات العامة الناشطة، المادة الثقافية اللازمة، وفق متطلبات الحكم الصالح أو الحكم الرشيد المعروفة دوليا، والتي تتعاطى مع الواقع الكويتي وتطلعات شعبه للرقي بهذا الوطن وتتوافق مع نظامه، وقد بلغ عدد المسجلين للمشاركة بجلسات النادي 60 رجل وإمرأة، وقد شمل البرنامج اثنى عشر جلسة، وذلك وفق البرنامج التالي:

التاريخ	الموضوع	المتحدث
9 يناير 2010	تعريف بالنادي وتقديم للفكرة	صلاح الغزالي (رئيس جمعية الشفافية الكويتية)
	الحكم الصالح .. الطريق لإدارة دولة عصرية	يوسف النصف (وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الأسبق)
23 يناير 2010	الدستور الكويتي	أحمد المليفي (عضو مجلس الأمة سابقا) د.محمد الفيلي (خبير دستوري)
	خطة التنمية الخمسية لدولة الكويت	د.عادل الوقيان (أمين عام المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية)
6 فبراير 2010	دور الأسرة الحاكمة في إدارة الدولة	د.محمد المقاطع (خبير دستوري) أحمد المليفي (عضو مجلس الأمة سابقا)
13فبراير 2010	السلطة القضائيــة	مشاري العنجري (نائب رئيس مجلس الأمة سابقا) يوسف المطاوعــة (رئيس إدارة التفتيش القضائي، وكيل محكمة التمييز)
6 مارس 2010	السلطة التشريعيـة	صالح الفضالة (نائب رئيس مجلس الأمة سابقا) عبدالوهاب الهارون (عضو مجلس الأمة سابقا)
20مارس 2010	السلطة التنفيذيــة	د.عبدالرحمن العوضي (وزير أسبق) جمال الشهاب (وزير الشئون الاجتماعية والعمل السابق)
3 ابريل 2010	مصادر دخل الدولة: الاستثمارات والنفط	د.فهد الراشد (العضو المنتدب في الهيئة العامة للاستثمار سابقا) أحمد العربيد (رئيس شركة نفط الكويت سابقا)
17ابريل2010	النظام الاقتصادي والمالي للدولة	جاسم السعدون (خبير اقتصادي) د.عباس المجرن (أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت) د.رياض الفرس (قسم الاقتصاد في جامعة الكويت)
1 مايو 2010	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	بدر المسعد (المحامي العام – مكتب النائب العام) د.فيصل الفهد (كلية الحقوق – جامعة الكويت)
15 مايو 2010	علاقات الكويت الخارجية	عبدالله البشارة (أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية سابقا)
29 مايو 2010	الجماعات السياسية الكويتية	صلاح الغزالي (رئيس جمعية الشفافية الكويتية)
12 يونيو 2010	البلديات	أحمد العدساني (وزير سابق، ورئيس بلدية سابق) صلاح العسعوسي (نائب رئيس المجلس البلدي السابق)
26 يونيو 2010	حفل الختام	

تاسعا – أنشطة محلية

تنظيم لقاء بين مؤسسة المستقبل وجمعيات كويتية

بناء على طلب من مؤسسة المستقبل تم توجيه دعوات لـ18 جمعية نفع عام معنية بحقوق الانسان والديموقراطية والمرأة والطفل وذلك لحضور اللقاء التعريفي مع المؤسسة، وقد عقد اللقاء في مقر الجمعية يوم الأربعاء 2010/4/28م

صندوق النقد الدولي يزور الجمعية

بالتعاون مع البنك المركزي الكويتي تم استقبال وفد صندوق النقد الدولي بتاريخ 24 أكتوبر2010 ، وكان هدف الزيارة يتعلق بالتعرف على وضع الكويت في شأن غسيل الأموال.

غبقة شهر رمضان

تم تنظيم غبقة الشفافية الرمضانية يوم الأربعاء الموافق 18 أغسطس 2010 (8 رمضان)، حيث بلغ عدد الحضور ما يقارب 70 شخصاً.

اليوم العالمي لمكافحة الفساد

في 9 ديسمبر 2010 نظمت الجمعية احتفالا بهذا اليوم العالمي، حيث شارك في الحديث بهذه المناسبة كل من:

صالح الفضالة رئيس برلمانيون كويتيون ضد الفساد، المستشار بدر المسعد المحامي العام الاول في النيابة العامة، مدير مكتب مكافحة عمليات غسيل الاموال في وزارة التجارة والصناعة الشيخ نمر الفهد الصباح ، السيد أحمد المليفي الفائز الأول في كتّاب ضد الفساد، د.معصومة أحمد رئيس لجنة كتّاب ضد الفساد، والسيد صلاح الغزالي رئيس الجمعية.

كما تم تكريم الكتـّاب ضد الفساد الذين تم اختيار مقالاتهم ونشرها في الكتاب السنوي للجمعية، وكذلك تم توزيع الدروع على أكثر الكتّاب إدراجاً لمقالاتهم في الكتاب السنوي.

بيان بمناسبة "اليوم العالمي للديمقراطية"

صدر بيان بمناسبة "اليوم العالمي للديمقراطية"، في 2010/9/15م، وقد تم نشره في غالبية الصحف اليومية، حيث تم تغطيته بشكل جيد.

ميثاق التضامن بين جمعيات النفع العام

تم عقد عدة اجتماعات لجمعيات النفع العام على مدى عام، وذلك في رابطة الاجتماعيين، وقد وصل عدد الجمعيات المعنية بالميثاق 26 جمعية نفع عام، وقد مثّل جمعية الشفافية في اجتماعات ميثاق التعاون كل من السيد صلاح الغزالي والسيدة سلمى العيسى.

تم تشكيل أمانة عامة للميثاق من سبعة أعضاء: رابطة الاجتماعيين، جمعية الشفافية الكويتية، جمعية الثقافة الاجتماعية، الجمعية الجغرافية الكويتية، الجمعية التاريخية الكويتية، جمعية العلاقات العامة الكويتية، جمعية أهالي الشهداء والأسرى والمفقودين الكويتية.

قانون المناقصات العامة:

بعد أن تم تحريك هذا الموضوع في مجلس الأمة، تابعت الجمعية تقريرها المعد بهذا الشأن منذ عام 2007م، حيث تم التنسيق مع عضو مجلس الأمة السيد عبدالرحمن العنجري وتسليمه نسخة من اقتراح القانون الذي أعدته الجمعية، وقام مشكورا بتقديمه الى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس.

ندوة "دستورية الاستجوابات"

تم عقد ندوة "دستورية الاستجوابات" يوم الاثنين الموافق 14 يونيو 2010 الساعة 7.30 مساء ، شارك فيها كل من: د.محمد الفيلي ، د.محمد المقاطع ، وعضو مجلس الأمة السابق السيد أحمد المليفي، وأدار الندوة عضو مجلس الإدارة د.فيصل الفهد.

الجمعية العمومية السنوية 2010

تم تنظيم الجمعية العمومية في 15 مارس 2010م، بحضور مندوب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وممثل مكتب التدقيق على الحساب الختامي د.شعيب عبدالله شعيب، من مكتب RSM البزيع وشركاهم – محاسبون قانونيون ، وقد تم المصادقة على التقريرين الإداري والمالي بالاجماع، كما تم اختيار مجلس إدارة جديد للسنتين 2010-2012 بالتزكية.

مندوب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، صلاح الحميضي، صلاح الغزالي، ممثل مكتب التدقيق المحاسبي

عاشرا – العلاقات الدولية

العضوية في منظمة الشفافية الدولية:

تأسست منظمة الشفافية الدولية عام 1993 في مدينة برلين في ألمانيا الاتحادية، ولها فروع وطنية في أكثر من 100 دولة، ولا تستطيع أي جمعية وطنية الانضمام إلى الشفافية الدولية إلا بعد تحقيق مجموعة من الالتزامات التي تضمن شفافية ونزاهة تلك الجمعية، مع ضرورة توفر متطلبات الحد الأدنى، وهذه العضوية تمر بثلاث مراحل يفصل بينها من سنة الى ثلاث سنوات، وقد استطاعت جمعية الشفافية الكويتية الحصول على العضوية الكاملة بعد أن اجتازت المراحل الثلاث، حيث تم التوقيع على اتفاقية العضوية بين الطرفين في 28 يونيو 2010.

حفل افتتاح IACC

المؤتمر العالمي لمكافحة الفساد 14 (IACC)

تم تنظيم المؤتمر في مدينة بانكوك – تايلندا خلال الفترة من 10 وحتى 13 نوفمبر 2010م بحضور رئيس الوزراء التايلندي، حيث تناول المواضيع التالية: استعادة الثقة من أجل السلام والأمن، تعزيز الشفافية والمساءلة في الموارد الطبيعية وأسواق الطاقة، حوكمة المناخ : ضمان الالتزام الجماعي، تعزيز العمل العالمي لمساءلة الشركات، أهداف الألفية للتنمية، تقوية المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد، مثل الجمعية في الاجتماع وفد من السادة : صلاح الغزالي، د.رياض الفرس، عبدالإله معرفي، سلمى العيسى.

الاجتماع السنوي لفروع الشفافية الدولية:

كما شارك كل من صلاح الغزالي و د.رياض الفرس في اجتماعات الAMM خلال الفترة من 7 وحتى 9 نوفمبر 2010 ، وقد نوقش فى هذا الاجتماع المسائل الخاصة بالعلاقة بين الشفافية الدولية والفروع وكذلك العلاقة فيما بين الفروع أنفسها، كما كانت مناقشة استراتيجية منظمة الشفافية الدولية للفترة 2015/2010 الموضوع الأهم، حيث كان من ملامحها دورها في تعزيز شبكة التعاون والإتصال بين السكرتارية والفروع الوطنية حول العام، والدور الذي ستلعبه الفروع في الإستراتيجية وماستحصل عليه من دعم تقني وبناء للقدرات، والدورالمطلوب من الفروع الوطنية لتفعيل الاستراتيجية.

اجتماع الخبراء حول تعزيز المساءلة لدى المجتمع المدني:

بدعوة من مؤسسة المستقبل شاركت سلمى العيسى في اجتماع فريق الخبراء حول تعزيز المساءلة لدى مؤسسات المجتمع المدني ، والذي عقد في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية،

خلال الفترة 9 – 10 مايو 2010م، تحت عنوان: (أدوات المساءلة في منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا).

ندوة "حق الحصول على المعلومات" في المغرب

بدعوة من مركز حرية الاعلام في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، شارك كل من السيد صلاح الغزالي والسيد صلاح الشمري في المؤتمر الذي أقيم في مدينة الدار البيضاء – المملكة المغربية ، يومي 2-2010/5/3م ، بمشاركة مع ممثلي المجتمع المدني ورجال الإعلام من مختلف دول الوطن العربي.

نداء من أجل المواطنة :

نظمت المؤسسة العربية للديمقراطية ومقرها قطر، حملة وطنية لتعزيز قيم المواطنة في الوطن العربي عنوانها (نداء من أجل المواطنة) وذلك خلال يومي 04-05 ابريل 2010م، شارك فيها السيد صلاح الغزالي، حيث وقعت الجمعية على وثيقة التحالف المدني من أجل المواطنة في الوطن العربي، وقد تم خلال اللقاء اطلاق حملة "واجب المواطنة حقي" لتجميع مليون توقيع، كما تم تعميم الايميل الخاص بالتوقيع على الحملة و الحث على تعميمه لتجميع أكبر عدد ممكن للتصويت على تأييد الحملة.

الدورة التدريبية الاقليمية لتقييمات مكافحة الفساد :

بدعوة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP شارك الدكتور فيصل الفهد في الدورة التدريبية الاقليمية لتقييمات مكافحة الفساد التي أقيمت في بيروت وذلك بتاريخ 29 و30 /2010/3م ، حيث تم التباحث في إنشاء شبكة مدنية عربية لدعم تطبيق الـ UNCAC.

اجتماع تحالف المادة 13 في القاهرة:

بدعوة من تحالف المادة 13 ، شارك السيد جاسم القيلاني ممثلا عن الجمعية في اجتماع تحالف المادة13، خلال الفترة من 2-3 يونيو 2010، حول موضوع (تقييم الدول الأطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، ودور المجتمع المدني في إعداد هذا التقييم)؛ والتحالف يضم عدد من جمعيات النفع العام في الدول العربية هدفة تطبيق المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تحث على وجود دور نشط للمجتمع في مراقبة تنفيذ الاتفاقية.

منتدى الشباب والمشاركة الفاعلة في بيروت:

ضمن أعمال منتدى المستقبل السابع الذي ترأسه دولتا قطر وكندا، تلقت الجمعية دعوة للمشاركة في ورشة خاصة بالشباب تقام في بيروت - لبنان خلال الفترة من 21-23 يونيو 2010، وقد مثل الجمعية السيد مرسال الماجدي.

الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

بدعوة من الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ، شارك كل من السيدان : صلاح الغزالي و صلاح الحميضي في المؤتمر الذي أقيم في مدينة صنعاء - اليمن، وذلك خلال الفترة من 26-2010/7/27م ، حيث كان موضوع المؤتمر الرئيسى "الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد".

مؤتمر "بناء شراكات استراتيجية في المنطقة العربية من أجل مكافحة الفساد" :

بدعوة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP – POGAR شارك كل من السيد صلاح الغزالي والسيد صلاح الحميضي في المؤتمر الإقليمي بشأن (بناء الشراكات الإستراتيجية في المنطقة العربية من أجل مواجهة الفساد) في الأردن يومي 26 و28 أكتوبر 2010

معهد مراقبة الإيرادات

سلمى العيسى ، صلاح الغزالي ، د.رياض الفرس

بناء على تقرير مراقبة الإيرادات الذي أعده معهد مراقبة الإيرادات RWI ، نظمت الجمعية مؤتمرا صحفيا يوم 5 أكتوبر 2010، حيث تم شرح التقرير ووضع الكويت في هذا التقرير من بين دول العالم الأخرى، وقد تم نشر وقائع المؤتمر الصحفي في الصحف المحلية يوم 6 أكتوبر 2010.

منظمة تعليم النزاهة TERI

تهتم تلك المنظمة بموضوع تعليم النزاهة في الجامعات والمعاهد، وهي منظمة بريطانية لها وجود في كثير من دول العالم، وممثل في الشرق الأوسط في الأردن، وقد تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين TIRI وجمعية الشفافية الكويتية لتكون الجمعية هي ممثلها في الكويت للتنسيق مع الجامعات والكليات الحكومية والخاصة، وتتولى إدارة المشروع د.حنان الخلف.

الإعلان عن نتائج مؤشر مدركات الفساد العالمي CPI

عقد مؤتمر صحفي للإعلان عن نتائج مؤشر مدركات الفساد العالمي ، وقد تم استعراض نتيجة الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2010 حيث بلغت درجة الكويت 4.5 وبتحسن عن عام 2009 والتي كانت 4.1 ، وتحسن أيضا ترتيب الكويت هذا العام ليصل إلى 54 ، بعد أن كان 66 في عام 2009.

حادي عشر – الشئون الداخلية للجمعية

تعديل اللائحة الداخلية

- العضو الزائر: تمت الموافقة على تعديل المادة 3 لتتضمن تعريف العضو الزائر.
- العضوية الشرفية: تم إضافة المادة 4 مكرر بشأن العضوية الشرفية.

تعديل لائحة تعارض المصالح:

تم إضافة مادة 12م ، وجاء النص كما يلي:

(لا يجوز قبول أي ترشيح للعضوية في مجلس إدارة الجمعية من أعضاء في مجلس الأمة أو في مجلس الوزراء؛ وفي حال ترشح أحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية في انتخابات مجلس الأمة، تجمّد عضويته في مجلس الإدارة إلى حين إعلان النتائج، فإذا خسر الانتخابات استرد عضويته، وإذا فاز يعتبر مستقيلا من مجلس إدارة الجمعية؛ وفي حال قبول أحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية تولي حقيبة وزارية في مجلس الوزراء يعتبر مستقيلا من مجلس الإدارة).

أعضاء شرف:

تم تعديل المادة 4 مكرر من اللائحة الداخلية حيث تكون مدة العضوية الشرفية نفس مدة مجلس الإدارة (وليس سنة واحدة).

تم اختيار شخصيتين كويتيتين كأعضاء شرف لما لهما من سجل سياسي واقتصادي مشرّف، وهما: السيد / يعقوب يوسف الحميضي والسيد / يوسف محمد النصف.

يعقوب الحميضي

يوسف النصف

قبول تبرعات:

تمت الموافقة على قبول التبرعات من كل من:

- الرعاية من مؤسسة البترول الكويتية لمنتدى الكويت للشفافية بقيمة 20,000 دينار.
- السيد / يعقوب يوسف الحميضي بمبلغ 5000 دينار و ذلك لدعم نادي الحكم الصالح.
- غرفة تجارة و صناعة الكويت بمبلغ 5000 دينار و ذلك لدعم مؤشر مدركات الإصلاح.
- الشيخة / أنيسة سالم الصباح بمبلغ 1000 دينار و ذلك لدعم نادي الحكم الصالح.
- تبرع السيد/ عبدالإله معرفي لحفل الشفافية، في تكاليف مكان الحفل.

شؤون المقر

- تم عمل ايميلات الجمعية على google مع الاحتفاظ باسم transparency-kuwait .
- تم تركيب جهاز سيرفر الجمعية عمل شبكة للربط بين جميع أجهزة الحاسب الآلي بالجمعية وذلك للحفاظ على البيانات الموجودة في كل جهاز.
- تم تأثيث الاستقبال وعمل مكاتب أكثر لأعضاء مجلس الإدارة.

مجلـــس الإدارة 2010 - 2012

صلاح محمد الغزالي
رئيس مجلس الإدارة
تلفون : Tel : (+965) 99385909

Salah M. Alghazali
Chairman
salah@transparency-kuwait.org

عبدالاله محمد رفيع معرفي
نائب رئيس مجلس الإدارة
تلفون : Tel : (+965) 66672222

Abdulilah M.R Marafie
Vice Chairman
marafie@marafiegroup.com

سلمى حمد يوسف العيسى
أمين السر
تلفون : Tel : (+965) 99737700

Salma Hamad Alessa
Secretary General
salma@transparency-kuwait.org

صلاح عبدالعزيز الحميضي
أمين الصندوق
تلفون : Tel : (+965) 99778833

Salah A. Alhumaidhi
Treasurer
Alhumaidhi@transparency-kuwait.org

د.فيصل الفهد
عضو مجلس الإدارة
تلفون : Tel : (+965) 97644450

Dr. Faisal Alfahad
Board Member
falfahad@hotmail.com

د.رياض الفرس
عضو مجلس الإدارة
تلفون : Tel : (+965) 97927744

Dr. Riyadh Faras
Board Member
faras@transparency-kuwait.org

صلاح الدين طعمه الشمري
عضو مجلس الإدارة
تلفون : Tel : (+965) 99637165

Salah A. T. Alshammari
Board Member
salah.alshammari@transparency-kuwait.org